



مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

المُسْنُونُ مَعْمَرِينَ... نحو التجسير البناء مع الذاكرة..

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

جمعية جامع البحر الخيرية في صيدا

١٨ تشرين الثاني ٢٠١٦ | صيدا

قائمة المحتويات

٢.....	١. مقدمة
٢.....	٢. المُسْنُونُ مَعْمَرِينَ
٣.....	٣. تركيبة لبنان العمريّة
٦.....	٤. لمحة عن واقع المسنين في لبنان
٧.....	٥. المسنون في الزمن المعولم
٩.....	٦. ... نحو التجسير الإيجابي مع الذاكرة
١٢.....	٧. الخاتمة

"رأي الشيخ خيرٌ من رؤية الصبي"
الإمام عليّ بن ابي طالب(ع)

١. مقدمة

للطفولة صور زاهية الحضور، يتأود خطوها إيقاع حرف له رنيم تتمتات يُستدعى إذ أُدعى . وها انا ذا مدعو مجدداً إلى صيدا حيث ما غابت عن ذهني يوماً روابطي الصيداوية منذ طفولتي المقاصدية فيها، وبداية تشكل وعي الوطني إثر استشهاد القائد معروف سعد، وتفتحي العلمي بفضل مؤسسة الرئيس الشهيد رفيق الحريري، مروراً بمرحلتني المهنية وعلاقتي الاجتماعية المستمرة معها.

واللقاء في صيدا العريقة هو مبعث عزّة وطمأنينية لكلّ قادم من جبل عامل، فهي بوابته إلى الوطن. والاجتماع بدعوة كريمة من جمعية جامع البحر الخيرية، يثير في النفس توقاً إلى فطرة التلاقي البشرية في زمن القلق واللايقين، والتباحث في قضايا المسنين والمتقاعدين يعيدنا إلى حيث يجب أن نكون، إلى الرشد والتعقل وإلى مناقشة الأمور الجوهرية بدل التماحك في جنس الملائكة، تماحك اجتاز الحدود واجتاح الأمم.

هي دعوة مشكورة يسعدني أن ألبّيها، وأرجو أن أوفّق في إضافة قيمة عملية عبر صياغة إشكالية وبلورة أفكار ومقترحات قابلة للتحقق.

سوف أعرض في الجزء الأول - ويايغاز نسبي- للواقع الديمغرافي في البلد مع الإضاءة على ما هو فريد ومتمايز، كما أعرض لواقع المعمّرين وحاجاتهم، وأذكرّ بالخدمات والمؤسسات القائمة التي تُعنى بهم. وفي الجزء الثاني ثمة تصورات ومقترحات أضعتها برسم المعنيين وصنّاع القرار، مع تظهير لدور منظمات المجتمع المدني في تجسيد التصوّرات المرجوة على أرض الواقع.

٢. المسنون مُعمّرين

أودّ بداية أن أوضح مقصد العنوان الذي اخترته لمداخلتي. فالمسنون معمرين بكل ما ينطوي عليه الإعمار من مضامين. وإذا كان جذر التسمية يعود إلى العمر، فإنني أريد وصله بالفعل عمّر. وعمّر المكان أي جعله أهلاً، وعمّر الأرض أي أصلحها، وعمّر على فلان أي أغناه. كما نقول عمّر الإنسان أي عاش زماناً مديداً. علماً بأن الصيغ الأخرى لا تشذ عن هذه المعاني إذ أن عمّر (بكسر الميم) وعمّر (بتشديدها) تستدعي المضامين ذاتها تقريباً. وبالنتيجة، يلتقي عندنا البعدان لتعزيز فكرة المداخلة: بُعد المعمرّ الذي يعيش طويلاً، وبُعد المعمرّ الذي يبني ويغني ويصلح. فالمداخلة برمتها مبنية على الفكرة الجوهرية التي مؤداها أنّ المعمرّين ثروة وليسوا عبئاً. وبتعابير الماليين ودارسي الجدوى، هم بالتأكيد في خاتمة الموارد.

نعلم أن هناك تفاوتاً شاسعاً حول وجهة النظر هذه. وهو تفاوت عابر للثقافات والعصور، لكنّه تفاوت بين بيت وبيت، وقد نجده بين الأخ وأخته، أو بين الزوج وزوجه. ونعلم أيضاً أنه ليس تفاوتاً في النتيجة وحسب، بل في الظروف والأسباب أيضاً. وهناك كمّ هائل من الصور النمطية المتلازمة مع فجوة الأجيال، أو مع محدودية فرص العمل، أو غيرها. وهذا التمييز يزيد المشهد تعقيداً، وتصبح مهمّة الباحث في تفكيك الظاهرة وتوصيفها مهمّة ليست باليسيرة.

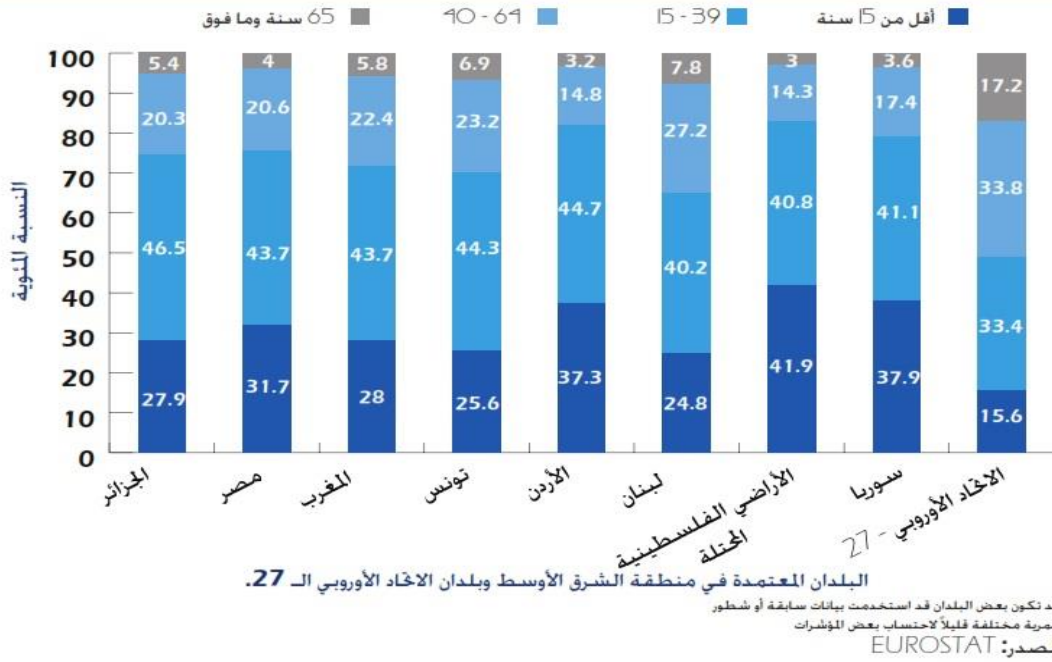
٣. تركيبة لبنان العمريّة

في لبنان، الصورة أكثر ضبابية من أي مكان آخر في العالم. ولهذا أسبابه:

- غياب الإحصائيات الرسمية الموثوقة،
- كثافة الهجرة باتجاه المدن، ثمّ نحو الخارج، وهي هجرة تطال الشباب أكثر من غيرهم، وتطال الذكور أكثر من الإناث،
- موجات النزاع، وما تسببت به من خسارة في الأرواح، وتحركات قسرية للسكان، مع آثارها على فئة المسنين الذين يتعمّق ارتباطهم بالمكان مع تقدّم العمر وتلاشي مرونتهم في التأقلم مع المتغيرات،
- ولدينا أخيراً العامل المستجد مع النزوح السوري إلى لبنان. وهو نزوح ضخّ مئات آلاف الشباب، عدا عن نسبة التكاثر المرتفعة عند النازحين.

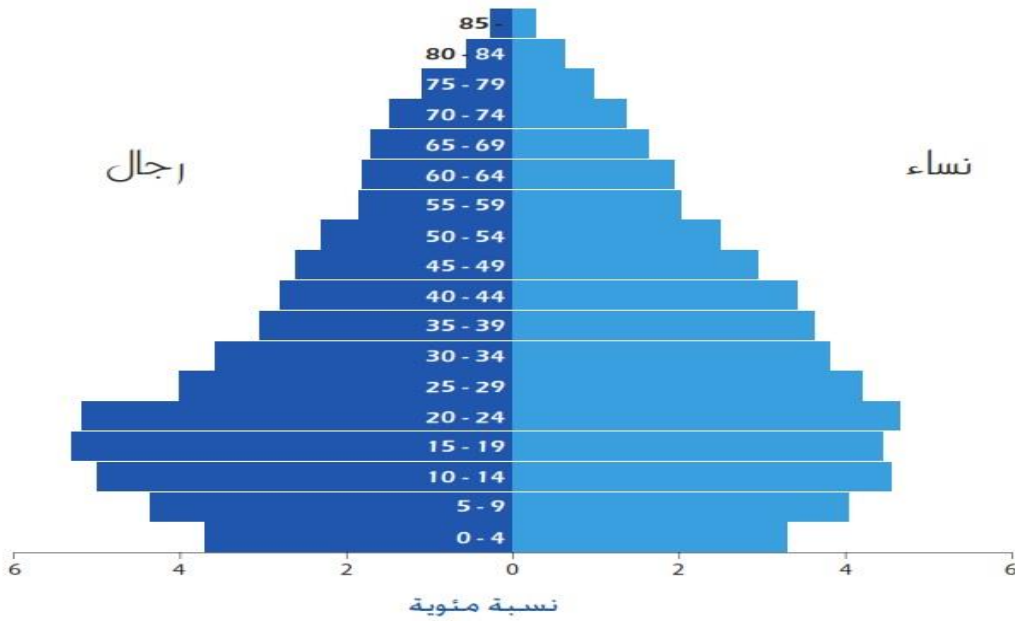
وبما أن كل هذه المتغيرات ما تزال في حالة ديناميّة، فإن التصديّ لوضع سياسات سكانية، بل وإنمائيّة، يكاد يكون ضرباً من التخمين والتكهّن بغياب الإحصائيات الموثوقة. ولو حاولنا - جدلاً - عزل عامل النزوح ودراسة أثره على المشهد الديمغرافي اللبناني، نلاحظ أن الهرم السكاني لإجمالي المقيمين حالياً على الأراضي اللبنانية يبدو طبيعياً. فالنمو الكثيف في فئة الأطفال عند النازحين واللاجئين يوسّع أسفل الهرم، وتبدو الشرائح الأعلى مرتكزة على قاعدة سكانية شابة. إنّما، وبغياب اليقين حول فترة بقاء النازحين في لبنان، أو حول فرص ومخاطر اندماجهم في المجتمع اللبناني، يتوجّب على راسمي السياسات السكانية والإنمائيّة التحسّب لهذا الاحتمال، وتخيّل هرم سكاني للبنانيين دون غيرهم. عندها يتظّهر سيناريو مخالفاً تماماً، إذا يبدو أنّ لدى لبنان أكبر نسبة مسنين وأقلّ نسبة من الأطفال مقارنةً ببقية بلدان المنطقة. وهذا ما يظهره الرسم التالي (National Statistics, 2012) الذي يعكس الواقع السكاني في ثمانية بلدان عربية بينها لبنان، مقارنةً بسكان الاتحاد الأوروبي.

الرسم البياني رقم 32: السكّان حسب الفئات العمرية المختارة. في العام 2009



أما الهرم السكاني في الرسم البياني التالي (Statistics, 2009) يظهر واقع السكان المقيمين من اللبنانيين. ويمكن ملاحظة العديد من التشوهات- إذا صحّ التعبير- ومنها:

الرسم البياني رقم 1: النساء والرجال في لبنان في العام 2007



- الانكماش الواضح في القاعدة السكانية، أي في عدد الأطفال دون العاشرة؛
 - الانتفاخ في الوسط، أي الزيادة النسبية في عدد من يقعون في الشرائح العمرية الشابة، وتحديداً بين ١١ و٣٠ سنة؛
 - الزيادة الواضحة في عدد النساء قياساً بالرجال في الشرائح العمرية بين ٣١ و٦٠ سنة.
- لكلّ من هذه الملاحظات تبعاتها الجسيمة - حاضراً ومستقبلاً - ولا يمكن تجاهلها إذا ما توخينا رسم سياسات اقتصادية واجتماعية حكيمة. وسوف أعرض سريعاً لبعض تلك التبعات:

١- يمر لبنان حالياً بمرحلة الانتفاخ في الشرائح الشبابية أي الـ (Youth Bulge) ، وأيضاً مرحلة العائد الديمغرافي (Demographic Dividend)، أي أن عدد الأطفال ممّن هم دون الـ ١٥ سنة يمثلون أقلّ من ٣٠% من تعداد السكان، وعدد المسنين ممّن تجاوزوا سن الـ ٦٥ ما يزالون أقلّ من ٣٠% من السكان. الوجه المكمل للمعادلة هو أن من هم في سنّ الانتاج (١٦- ٦٠ سنة) تزيد نسبتهم عن ٤٠% من مجمل السكان. وقد عرف الكثير من الشعوب هذه المرحلة في العصر الحديث، والصين خير مثال، وهي عموماً فرصة المجتمع للنهوض الاقتصادي والخروج نهائياً من دوامة الفقر، إضافة إلى تعزيز الادخار وتكوين الاحتياطات وإرساء شبكات الأمان والضمان والتأمين والاستثمار؛

٢- لاعتبارات ثقافية واجتماعية لا مجال للتوسع بها هنا، يزيد عدد النساء اللبنانيات عن نظرائهن الرجال كما ذكرنا أعلاه، وهذه الزيادة لها ترجمتها على الأحوال الاجتماعية. ومنها تعدد الزوجات عند نسبة ضئيلة، الترمّل أو الطلاق في حالات أخرى. أمّا العازبات المتقدّمات في السن فيشكلن الأكثرية الساحقة.

بما يتصل بموضوعنا، تتكفّل - حالياً- فتياتنا العازبات بمهمّة رعاية آبائهن وأمّهاتهن. ويمكن التحقق من هذا الواقع الاجتماعي عبر معارفنا ومشاهداتنا وما يتصل إلينا من أخبار الأشخاص والمجتمع. ولم ترقّ مسألة الاهتمام بالمسنين إلى مستوى القضية الوطنية بعد، لأن هناك من يحلّها بحكم التقليد والحاجة والحس السليم.

لن يستمر الوضع على ما هو عليه، وستنقلب الصورة رأساً على عقب، وعمّاً قريب.

الهرم المبيّن أعلاه صادر عن إدارة الإحصاء المركزي بنتيجة المسح الذي أجري عام ٢٠٠٧. نحن الآن على أعتاب ٢٠١٧، أي يجب إضافة شريحتين في الأسفل (٥٠- و ١٠٠- سنوات)، وسيطفو الجزء المنتفخ نحو الأعلى. أمّا في عام ٢٠٣٠، فإنّ نصف الناشطين حالياً سيحلون إلى التقاعد، والفتيات اللاتي يقمن برعاية آبائهن الآن، سيصبحن بدورهنّ بحاجة إلى من يرعاهن. وبأفضل الأحوال، سيكون هرمنا السكاني على شكل عمارة متعددة الطوابق، مع تتوء هنا أو هناك: الثلث

الأسفل دون الـ ٢٠ من العمر (مرحلة الإعداد والدراسة)، الثلث الأوسط في عمر الانتاج (٢٠-٦٠ سنة) والثلث العلوي ممّن تجاوزت أعمارهم الـ ٦٠.

حسب خرائط البنك الدولي السكانية (Worldbank)، كان ٨٠% من سكان لبنان في سن العمل عام ١٩٨٠، وأصبح ٤٧% عام ٢٠١٥. ونحن نتوقّع أن تهبط النسبة إلى ٤٠% عام ٢٠٢٥ حسب الأنماط الطبيعية لنمو السكان، أي بإهمال عامل الهجرة وأثره في تعويض نسبة الناشطين اقتصادياً. وللقياس على المعدّلات العالمية، سيتجاوز ١ من كل ٤ أشخاص عمر الـ ٦٠ بحلول عام ٢٠٢٥. أما في لبنان فإن ١٣% من سكانه سيتجاوزون عمر الـ ٦٠ أي بواقع ١ من كل ٧ أشخاص. وحالياً، يشكّل كبار السن في لبنان ٩% من مجمل شعبه، أي حوالي ٣٦٥ ألف شخص (الخوري، ٢٠١٥).

٤. لمحة عن واقع المسنين في لبنان

حسب الخبرة في اللجنة الوطنية الدائمة للسكان التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية الدكتوراة حلا نوفل (نوفل، ٢٠٠٣)، فإن التقديرات الصحية لكبار السن في لبنان كارثية. وهي تؤكّد بالإستناد إلى المسح الشامل الذي أجرته وزارة الشؤون الاجتماعية عام ٢٠٠٧، أن أكثر من ٥٥% ممن تخطوا الخامسة والستين لا يستفيدون من التأمينات الصحية، وهو رقم ينخفض إلى ٤١,٥% لمن تخطوا الثمانين من العمر. هذا، ولم تتوفر لنا بعد المعطيات المستجدة بنتيجة قرار وزير الصحة العامة بإطلاق التغطية الشاملة لاستشفاء غير المضمونين من عمر ٦٤ وما فوق، والذي دخل حيّز التنفيذ في الأول من أيلول ٢٠١٦، ويتوقّع أن تصل تكلفته إلى ١٧ مليار ليرة سنوياً، ويفيد قرابة الـ ١٢٨ ألف شخص. علماً بأن سقف التكلفة يبقى على المحكّ. على المحكّ أيضاً سلاسة التطبيق ونزاهته.

بالعودة إلى ماضٍ ما يزال له تأثيره على حاضرنا، واستناداً إلى المسح الشامل الذي أعدته وزارة الشؤون عام ٢٠٠٤ في شأن صحة الأسرة (بوابة لبنان للتنمية والمعرفة، ٢٠١٢)، فإن ٤٣% من المسنين يقومون بنشاطات مختلفة للأسرة، كالاهتمام بالأطفال أو المساعدة بالأعمال المنزلية، فيما يحصل ٦٠% منهم على مساعدات من أولادهم. وعلى الصعيد الصحي، يشير المسح إلى أن ٧٨% من المسنين يشكون مرضاً، حيث يتقدم ارتفاع ضغط الدم الأمراض الأخرى فيطال ٣٧% منهم، تليه أمراض القلب بنسبة ٢٣%، ثم السكري ٢٢%. ويشير التقرير الوطني حول الخدمات المتوافرة لكبار السن في لبنان (وزارة الشؤون، ٢٠١٠) الصادر عن وزارة الشؤون عام ٢٠١٠، إلى وجود ٤٩ مؤسسة تقدم خدمات للمسنين في لبنان، يقيم فيها حوالي ٤ آلاف مسنّ؛ فيما سجّل نقص حاد في التقديرات الصحية، وهي الأهم بالنسبة إلى المسنّ. وبحسب التقرير، فإن وزارتي الشؤون والصحة تغطيان تكلفة ثلثي هؤلاء المقيمين، حيث تنفق الشؤون لكل واحد منهم ٤ آلاف ليرة يومياً للإيواء و١٥ ألف ليرة للصحة، علماً أن الحاجات اليومية للفرد الواحد قد تصل كلفتها إلى ستين ألف ليرة. أما نسبة تغطية الضمان الاجتماعي فلا تتخطى ٢٥% من

المسنين (السفير، ٢٠١٢). وتشير التقارير التي ترصد الأوضاع الصحية عالمياً، إلى أنه بعد سن الـ ٦٠، ترتفع كلفة الاستشفاء إلى الضعف كل عقد من العمر. في حين أن أكثر من ٥٠% من الكلفة الاستشفائية للشخص، تقع بعد عمر الـ ٦٥.

في تقارير وزارة الشؤون (وزارة الشؤون، ٢٠١٠)، هناك ١٦٠ منظمة متخصصة في رعاية المسنين منها ٤٩ توفر الإيواء والإقامة، كما تقدّم. وهناك ما يربو على ٢٥ عيادة نُقّالة تهتم بالمسنين في بيئاتهم الأسرية والمحليّة. بحسب سليمان هارون (هارون، ٢٠١٤)، نقيب المستشفيات في لبنان، تتبع "صعوبة بروز المؤسسات المتخصصة في رعاية المسنين في لبنان من ثلاث نقاط: (١) التقاليد والعادات التي تقضي بأن يعتني أهل البيت بالمسن، وأنه من المعيب التخلي عن هذا الواجب بأي شكل من الأشكال، و(٢) قلة عدد المؤسسات التي تعتني بالمسنين بشكل جيّد وتتوفر فيها وسائل الراحة والأخصائيين الذين يستطيعون تأمين العناية الجسدية والنفسية لهم، بالإضافة إلى (٣) الكلفة العالية التي تترتب على هذا النوع من العناية والتي قد تمتد إلى سنوات عديدة، وعدم قدرة العائلات اللبنانية على تحمل هذه الكلفة." وهو يتابع خلال ورشة عمل في اليوم العالمي لكبار السن، أن "دور الدولة اقتصر طوال عقود عدة على تأمين الاستشفاء للمواطنين، وكذلك رأيناها مؤخراً تؤمن الادوية لعدد كبير من الامراض المزمنة والسرطانية"، لافتاً إلى أنه "شهدنا مجهوداً كبيراً من قبل وزارة الصحة في تأمين العناية الأولية في عدة مناطق، إلا أن عملاً كبيراً ما زال مطلوباً على مستوى العناية بالمسنين، سواء من وزارة الصحة أو من وزارة الشؤون الاجتماعية وكذلك من الصناديق الضامنة الرسمية عموماً." وأوضح أن "العناية بالمسن مرهقة جسدياً ومكلفة مادياً، وهي أحياناً كثيرة تتسبب بضغوطات نفسية على العائلة وتؤثر على ترابطها".

٥. المسنون في الزمن المعولم

علاوة على ما ذكرناه حول أثر الهجرة والنزوح والنزاعات على التركيبة العمرية لسكان لبنان. هناك عالمياً، عدد من العوامل الأخرى المؤثرة والتي لا يجوز إغفالها.

نشير، مثلاً، إلى العوامل الحاسمة في تخفيض نسبة عدد الأشخاص المتفرغين أو المستعدّين لتأدية مهام رعائية إلى عدد المحتاجين للرعاية، ومنها:

- تحسّن الوضع الاقتصادي يؤدي إلى رعاية صحية أفضل، ويزيد، بالتالي، من فرص الإنسان في أن يعيش حياة أطول؛
- التحوّل نحو الأسرة الضيقة بسبب تحسّن نسب التعليم والترقي الاجتماعي-الاقتصادي؛
- وخروج النساء إلى العمل.

كما نشير إلى بعض تجليات ثورة المعلومات والتكنولوجيا، والتي لم تتسبب بالفجوة التقنية بين الأمم وحسب، بل أحدثت فجوة بين الأجيال في الأسرة كما في بيئة العمل. نتحدث الآن عن التقليديين المولودين بين عامي ١٩٢٧-١٩٤٥؛ وجيل الطفرة السكانية ١٩٤٦-١٩٦٤، وعن جيل X المولود في الفترة ١٩٦٥-١٩٧٧ والجيل Y المولود بين ١٩٧٨-١٩٩٩، أو جيل الأترنيت، والذي يراه البعض قليل الذكاء ومشتت الذهن. بينما يعتقد آخرون بأنه "جيل أذكى وأسرع وأكثر تقبلاً للتنوع من أسلافه. جيلٌ يهتم كثيراً بالعدالة والمشكلات التي يواجهها المجتمع، ويشارك أبناءه عادة في الأنشطة المدنية سواء في المدرسة أو العمل أو داخل مجتمعاتهم المحلية" (تابسكوت، ٢٠١٢).

نعلمُ أن هناك صعوبات في تواصل هذه الأجيال في بيئة العمل. وللتدليل على ذلك، نختار واحداً من المؤشرات وهو الموقف المتفاوت للعاملين تجاه تقييم الأداء. نلاحظ أن التقليديين يعتبرون أن (No news is good news)، والذين بعدهم يرون أن تقييماً سنوياً هو أمر كاف. جيل X يطالب بأكثر من ذلك، وجيل Y يعتبر أن التقييم المتكرر ضروري لضمان التطوير المستمر لذواتهم وأدائهم. تراجعت المكانة الاجتماعية، لتحل محلها الزمالة والتطور الشخصي. هناك الرغبة الفطرية عند كل جيل في أن يتمرد على ما سبقه، ويظهر شخصيته المتميزة. نلاحظ مثلاً أن أبناءنا يتواصلون بالواتس آب من غرفة إلى غرفة، ولا يضيرهم أن يتحدثوا معنا سمعياً دون أن يشيخوا بنظرهم عن شاشة الجوال أو الكمبيوتر. في حين أن التلاقي البصري (eye contact) يعتبره الكثيرون جوهرياً لإظهار الاحترام وللتواصل الصادق والمؤثر. كتابياً، يميل الشباب نحو الجمل القصيرة، الذكيّة، يكتبون العربية بالحرف اللاتيني، ولا يتورعون عن استعمال الفاظ لاذعة للتعبير عن ضيقهم أو رفضهم ما يحاول الآخرون فرضه عليهم.

لقد غير اقتصاد المعرفة بنية العمل وفلسفته، وصار الابتكار والمعياري الأساس في التوظيف والنجاح. لم يعد الانتظام في الدوام على ذات الأهمية التي لازمته إبان الثورة الصناعية الأولى والثانية. في اليابان كما في ألمانيا المعروفتان تاريخياً بشدة الوفاء للعمل، تتغير الأمور. الشاب يعيد النظر في كل شيء ويرى أن لا حدود لتطلعاته.

بالنسبة إلى واقعا اللبناني، تتعايش، بل تتساكن، الأجيال الأربعة في مدننا وقرانا ومخيماتنا وأماكن عملنا. مجدداً، التكنولوجيا والثقافة عبر الهجرة والنزوح القسري هي عوامل قاهرة تفرض نفسها على الفرد والأسرة والمجتمع. يكاد لا يوجد منزل في لبنان لم يبعث بواحد على الأقل من أبنائه ليتلقى تعليماً عالياً في جامعة أجنبية أو ليكسب رزقاً في الخليج أو في أفريقيا. وهذه، وتلك، لها مضامينها الثقافية والذهنية، أما التكنولوجيا فهي ضيف على كل بيت، لا ينتظر دعوةً ولا يطلب استئذانا.

لن أستفيض في معالجة الوقائع التكنولوجية والتوقعات الديمغرافية، وما أردت إظهاره هو حجم الظاهرة ومضاعفاتها مع بعض خصائصها التي تميّزها عن تجارب غيرنا من الشعوب.

والغاية هي لفت النظر إلى حساسية المشهد عمومًا، وإلى خصوصية بعض الفئات كالعزوية، وإلى أهميّة التحسّب للمستقبل وذلك برسم هندسات سكانية وإنمائية مبنية على معطيات وحقائق. وستتفقون معي بعد قليل، أن هذه التوطئة، المطولة نسبيًا، ضرورية وعمليّة لأنها تساهم في توجيه النقاش نحو إجراءات وبرامج آتية تلتفّ من ضغوطات الواقع، هنا أو هناك.

٦. ... نحو التجسير الإيجابي مع الذاكرة

لبنان الذي نعهده يعيش مرحلة حرجة ترتبط بالهويّة والدور والتركيبية. وكي يبقى البلد ناشطاً اقتصادياً وقابلاً للاستمرار، يتوجّب على اللبنانيين أن يتكيفوا مع حقائق الديمغرافيا والاقتصاد، وأن يضعوا سياسات إدماجية وتأهيلية تتيح تعويض النقص في المواليد والشباب. ولضمان الأمن والازدهار، لا بدّ من إجراءات سريعة وحازمة تتصل بتشريعات التقاعد والشيخوخة وتأهيل القوى الناشطة في المجتمع وتنظيم العمالة الوافدة وتأهيل المرافق التحتية، وغيرها من مضامين المواطنة الكاملة؛

بالنظر إلى التركيبة الديمغرافية والموارد البشرية المتوافرة، فإن أماننا عقدين فقط لتعظيم العائد الديمغرافي الراهن، إذ بحلول عام ٢٠٣٠ تنتهي مفاعيل الانتفاخ الشبابي ويُحال معظم الناشطين حاليًا إلى التقاعد. يمكننا تدارك الأمر بحزمة من الإجراءات والسياسات أعرضها بلمحة سريعة. فهي تتضمن: قونة العمالة الوافدة، الحدّ من هجرة الشباب خارج لبنان وتشجيع المهاجرين للعودة قدر المستطاع، تشجيع اللبنانيين المقيمين على الإنجاب، إطلاق حملة تأهيلية لتصويب الإعوجاج في نظرة اللبناني إلى العمل المحترم، وبناء مجتمع لكلّ الأعمار. وهذا ما سأخصص له الجزء المتبقي من المداخلة.

في بداية هذا الجزء، اسمحوا لي أن أشير إلى شرح أصاب سلّم القيم اللبنانية، وتسبّب في الكثير مما نعانيه اليوم. هناك جملة أمور تحتاج إلى تصويب في الذهن وفي السلوك. منها المحسوبيّة والشطارة وتوخيّ الربح السريع، لكن أهمها مفهوم اللبناني للعمل الشريف. فمشكلة اليد العاملة الوافدة قائمة منذ ما قبل الأزمة السورية بسنوات، وهي نتجت عن تصنيف اللبناني لبعض المهن على أنّها وضيعة، ومنها ما يتصل بالخدمة المنزلية أو تنظيف الشوارع، أو العمل في محطات المحروقات... ومع الأيام، استطالت القائمة لتطال أعمال البناء والزراعة وغيرها. تزامنت هذه النظرة الدونية مع جنوح نحو التخصصات الجامعية التي تخدم سوق العمل الخليجي، وقد انصاعت معظم الجامعات لموجبات العرض والطلب، وصمّمت مساقاتها تبعاً لذلك. كلا الأمرين على صلة وثيقة بموضوعنا، لأن الهجرة بالاتجاهين تؤثر سلباً على المسنين وتحرم المجتمعات من طاقاتها الوطنية الشابة.

"مجتمع لكل الأعمار"^١ يعني توفير حزمة مقومات، بعضها يتخذُ صفة الملحّ العاجل، وهو قابل للتنفيذ لأنه لا يتطلّب استثمارات مالية ضخمة، بل يحتاج إلى قرار من أصحاب القرار...

ونلاحظ أن تقاليد المجتمع اللبناني تجاه الكبار، وبكلّ تفرعاته العقائدية، هي تقاليد مؤاتية لناحية محوريّة الأسرة اللبنانية في توفير الرعاية لكلّ أبنائها، وما يزال كبارنا كبارا في نظر الأبناء والأحفاد، وهم رمز للحكمة والرشد، وكلمتهم هي الفيصل في أمور حساسة كثيرة. ويمكن البناء فوراً على هذه التقاليد العريقة لتعزيز قدرة الأسرة على رعاية الجدّ والجدّة.

تعزيز قدرة الأسرة يحتاج إلى جملة إجراءات سريعة وناجعة. أذكر منها:

(١) توفير حوافز للأسر التي ترعى المسنين إمّا بآلية الضمان الاجتماعي أو شركات التأمين؛

(٢) تطوير أدلة لرعاية المسنين وبرامج توعية وتدريب توزّع على مراكز الصحة الأولية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية أو تلك العائدة للجمعيات المتعاقدة مع وزارة الشؤون ووزارة الصحة العامة؛

(٣) تعزيز المحتوى الإعلامي بمضمون يلبي رغبات المسنين واحتياجاتهم من جهة، ويستهدف الرأي العام من ناحية أخرى لتحفيز التواصل بين الأجيال.

"مجتمع لكل الأعمار" يتطلّب رؤية وسياسات وإجراءات. وهذه ورشة عمل ضخمة لا بدّ من تعاون عدد من الوزارات المختصة على إنجازها. وهي، وإن كانت تتطلّب إعادة النظر بالإطار التشريعي الناظم، والمستند إلى بيانات موثوقة ومحدّثة، فإنها تتطلّب أيضاً تجهيز البيئة الصديقة لكبار السن. وهذه البيئة تشمل البنى التحتية (أماكن عبور مناسبة في شوارع المدن، مساحات خضراء، مقاعد للجلوس، إلخ)، كما تشمل تجهيز دور الرعاية المناسبة ودعمها وتفعيل الرقابة على أدائها، إنشاء كلية مخصصة للمعمرين في الجامعة اللبنانية الوطنية على غرار جامعة الكبار (University For Seniors) التابعة للجامعة الأمريكية في بيروت، استحداث مساقات جامعية لإعداد الكوادر البشرية المتخصصة بخدمة كبار السن، مثل أطباء الشيخوخة والتمريض المنزلي، وتمريض العناية بالمسنين.

"مجتمع لكل الأعمار" يعني إتاحة الفرصة لمن تجاوز سنّ التقاعد القانوني بأن يستمرّ في سوق العمل طالما هو قادر على ذلك. ويمكنُ ألا يكون ذلك على حساب الشباب. ففي التقسيم الدولي للعمل، أو على مستوى المنطقة على الأقل، لبنان مرشح بقوة لأن يكون المشفى والجامعة والمصرف والمنتج والملقى. وهذه مرافق تحتاج إلى الخبرة والحكمة والهيبة. الطبيب والأستاذ الجامعي والباحث والمصرفي والدبلوماسي ومن هم في مقامهم، جميعها

^١ لقد جرى تبني شعار "نحو مجتمع لكل الأعمار" في عام ١٩٩٩ وجرى تأكيده في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة التي عقدت في مدريد في عام ٢٠٠٢ وهو شعار يشدد على ضرورة معاملة المسنين بوصفهم محرّكين للتنمية ومستفيدين منها في آن معا.

طاقاتٌ يصفلها العمر وتتجلّى بالتراكم. ونعتقد بضرورة إعادة النظر في سنّ التقاعد القانوني لهذه الفئات، بمن فيهم العاملون في القطاع العام. وبالتوازي، يمكن للتوجيه المهني والحرفي أن يجذب الشباب اللبناني نحو المهن التي تحتاج الأناة أو القوّة العضلية أو الدقّة أو سرعة الحركة. ويمكننا، بالتالي، التخفيف من شدّة اعتمادنا على العمالة الوافدة في قطاعات الزراعة والبناء والسياحة والتجارة وغيرها.

"مجتمع لكلّ الأعمار" هو المجتمع الذي تساهم كل الأعمار في بنائه. أي البيئة المؤاتية لأن:

- يبادر المسنون إلى مساعدة أنفسهم عبر إضفاء الشغف على مرحلتهم العمرية، وبث الحياة في جوانب أو اهتمامات لم يتح لهم التمتع بها أثناء الوظيفة. هواية ما، أو مهنة ثانية، أو صداقات جديدة؛
- يستمر المسنون في مساعدة الشباب عبر الاهتمام بهم في أنديةهم أو مدارسهم أو جامعاتهم، ومشاركتهم الخبرة والمشورة والدروس المستفادة؛
- يبادر الشباب إلى مساعدة المسنين، لا سيّما في تدريبهم على تقنيات التواصل الحديثة وعلى التطبيقات التي تلائم اهتمامات العمر الثالث وحاجاته.

تجدر الإشارة إلى أنّ بناء "مجتمع لكلّ الأعمار" ليست مهمّة الدولة وحدها. والدولة، في أحسن حالاتها، لن تكون أكثر من مشرّع أو ناظر. هي مهمّة المجتمع بالدرجة الأولى ممثلا بخليته الأساسية وعنيت بذلك الأسرة، ثمّ بفعاليته المدنية والاجتماعية. فرغم التغيّرات التي اجتاحت العالم في العقود الماضية، تبقى الأسرة في عالمنا الشرقي الحجر الأساس في البناء الاجتماعي:

- الأسرة ضرورية لاستمرار الحياة وحفظ النوع البشري؛
- الأسرة وحدة بحثية لا بدّ من المرور بها لفهم المنظومات الاجتماعية، وهي خلية حيّة وديناميكية تقتضي متابعة دائمة يتفاقم إلحاحها مع دينامية التغيّر في ظلّ العولمة؛
- الأسرة هي الوحدة الأساسية للإنتاج والاستهلاك؛
- الأسرة هي مسرح العلاقات العاطفية والملاذ الآمن لصغيرها وكبيرها، لا سيّما عندما تغيب شبكات الأمان الاجتماعي؛
- والأسرة هي الميدان الأول للتعليم، ولتوفير اتصال الأطفال بالمجتمع وإدماجهم به. كما إنّ ثقافة السلم تبدأ داخل الأسرة، وفيها تتم تربيتهم على الطرائق الآمنة لحل النزاعات، وعلى سبُل اتخاذ القرار بالتوافق.

قضية إعداد جيل واع بقضايا المعمرين تبدأ مع العمر الأول وترسخ في العمر الثاني. أن ينتهج الشباب أسلوب حياة يتيح لهم التمتع بالعمر الثالث هي قضية تربية وثقافية من قضايا المجتمع المدني عموماً. وتشكيلات المجتمع المدني هي الأكثر قرباً من الزوايا المعتمدة في المجتمع. وإلى قدرتها على الوصول والتي تؤهلها لخدمة المسنين كما هو حاصل في عشرات دور الرعاية ومنها جمعيتكم الموقرة، فالمجتمع المدني يحوز المصادقية التي تؤهله لحث التغيير وبفعالية عبر:

- دعم الأسرة اللبنانية في أداء أدوارها المركبة المبيّنة أعلاه، والتي تنكبت لها طوال قرون؛
- استحداث الأنشطة والفعاليات الخاصة بالمعمرين في المدارس والجامعات لتعزيز أهداف التضامن بين الأجيال؛
- تشكيل المنظمات والجمعيات التي تستقطب المعمرين وتؤطر تقديماتهم؛
- تشجيع العمل التطوعي لتفعيل المشاركة المجتمعية عبر الأنشطة الخارجية والمشاركة في الاحتفالات والمناسبات الدينية والوطنية والندوات؛
- تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه كبار السن وأسرههم؛
- استنقاذ ما تزخر به ذاكرة قدامى المعمرين من أحداث ووقائع وخبرات عبر توثيقه وحفظه بتقنيات جيل اليوم وصلّاً بغدٍ أروجه زاهراً، عامراً، وحكيماً.

٧. الخاتمة

أودّ الإشارة إلى أن الدراسات السكانية ليست مجال اختصاصي، أمّا قضية المعمرين وارتباطها بمصلحة الوطن فهي مجال اهتمامي. وقد اجتهدتُ في الإحاطة بالمشهد من كلّ الزوايا أملاً أن أثير اهتمام الجميع على اختلاف المشارب والألويات. قد يكون الوقت من ذهب على العموم، وفي القضية التي نجتمع لأجلها، الوقت أمضى من الألماس. ذكرتُ منذ هنيهة ضرورة توثيق التراث الشفهي حتى لا نفقد كنوز ذاكرة المسنين بفقدان أصحابها. وبالمنظور الذي اقترحت، أي أن المسنين معمرّون، فالكنز متعدد الثنايا، إلى ذاكرة التاريخ والوقائع، سنجد الثروة المعرفية، وسنجد مخزوناً من الرأسمال الاجتماعي الذي بددته الأجيال الشابة بنزاعاتها وتنافرها، كما سنجد طاقة من الناشطين اقتصادياً في غير مجال.

تبينّ معي خلال مطالعاتي حول الموضوع، أن المجتمع المدني في لبنان أنبت مؤسسات عريقة لها فلسفاتها وقيّمها في رعاية المسن، وقد طوّرت عملياتها ومنتجاتها وقدراتها، وهي موزعة جبلا وساحلا، ومتنوعة في العقيدة والانتماء أيضاً. وإنني، من على منبر هذه المؤسسة العريقة،

جمعية جامع البحر الخيرية في صيدا، أءعو كل من حاز خبرةً وبلور رأياً وطور منهجيةً..
أءوهم إلى لقاءات متخصصة علها تشكل منصة جامعة لصياغة استراتيجية وطنية لبناء
مجتمع لكل الأعمار .. علنا نحمي الشاب بالحكمة، ونعيد إلى عيون المتعبين بريق الأمل.

وشكراً.

قائمة المراجع

١. Central Administration of Statistics (٢٠٠٩). *National Accounts*. تاريخ الاسترداد ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦، من: <http://www.cas.gov.lb/>
http://www.cas.gov.lb/images/Mics3/MISC3_new/Population%20characteristics%20in%202009.pdf
٢. National Statistics (٢٠١٢، April). *خصائص السكان والمسكن في لبنان*. تاريخ الاسترداد ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٦، من: [cas.gov.lb](http://www.cas.gov.lb/)
[_ http://www.cas.gov.lb/index.php?option=com](http://www.cas.gov.lb/index.php?option=com)
٣. Worldbank (بلا تاريخ). *نسبة الإعالة العمرية (% من السكان في سن العمل)*. تاريخ الاسترداد ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦، من: <http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.DPND?end=2015&view=chart&start=1960&locations=LB>
٤. سينتيا الخوري. (٢٠١٥). *الشيخوخة في لبنان*. بيروت: maharat-news.com
٥. حلا نوفل. (٢٠٠٣). *الوضع السكاني في لبنان*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
٦. بوابة لبنان للتنمية والمعرفة. (٢٩ شباط ٢٠١٢). *كبار السن في لبنان*. تاريخ الاسترداد ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٦، من: <http://lkdg.org/ar/node/7151>
٧. السفير. (٢٤ شباط ٢٠١٢). *المسنون في لبنان*. السفير.
٨. وزارة الشؤون. (٢٠١٠). *التقرير الوطني حول الخدمات المتوفرة لكبار السن في لبنان*. تاريخ الاسترداد ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٦، من: socialaffairs.gov.lb
<C:\Users\mohamad\Desktop\National-report-on-المسنين-وضع الخدمات المتوفرة لكبار السن في لبنان-05072010.pdf>
٩. هارون، سليمان. (٤ تشرين الأول ٢٠١٤). *نسبة المسنين في لبنان حوالي ٧,٥ بالمئة من مجموع عدد السكان*. تاريخ الاسترداد ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٦، من: <http://www.elnashra.com/news/show/795168/%D9%87%D8%A7%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9>
١٠. دون تابسكوت. (٢٥ أيار ٢٠١٢). *جيل الإنترنت: كيف يغير جيل الإنترنت عالمنا*. تاريخ الاسترداد ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٦، من: <http://www.massarate.ma/%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA-%D8%B9%D8%A7%D9%84.html>